

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية*

”لا تغيب الثقة بين الأمم لأن كلا منها يسلّح نفسه؛ بل إن كلا منها يسلّح نفسه لأن الثقة غائبة فيما بينها“.

- الرئيس رونالد و. ريغان

مقدمة

١ - لقد حار المجتمع الدولي لعقود طويلة في إيجاد حل للمشكلة المتمثلة في كيفية تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولئن كنا قد قطعنا شوطاً كبيراً هذا الصدد، فإن الهدف الطويل الأجل - وهو هدف لا تزال الولايات المتحدة تدعمه - يبقى بعيد المنال. والواقع أننا إذا ظللنا نوجّه تركيزنا نحو خفض العددي للأسلحة النووية وإزالتها الفورية، دون التصدي للشواغل الأمنية الحقيقية التي أدت إلى إنتاجها في المقام الأول وإلى الاحتفاظ بها، فلسوف نعجز عن النهوض بقضيتي نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي الجماعي كليهما.

٢ - ولمساعدة المجتمع الدولي على تجاوز هذا الخطاب العقيم، تسعى الولايات المتحدة إلى إرساء حوار أكثر جدية وواقعية، حوار يوفر آفاقاً حقيقية تتيح لنا المضى قدماً نحو ذلك العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي ننشده جميعاً. ومن شأن حوار من هذا القبيل أن يعالج تلك الشواغل الأمنية التي جعلت من الاحتفاظ بالأسلحة النووية ضرورةً لازمة لتلافي الصراع بين القوى الكبرى والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. والانخراط في حوار كهذا أمر بالغ الأهمية لأن مواصلة التركيز على أعداد الأسلحة دون الالتفات للأساس المنطقي المتخذ مسوغاً للاحتفاظ بها يحمل في طياته خطر انصراف الدول عن الإصغاء لبعضها البعض، في حين تظل الترسانات النووية على حالها أو يجري في بعض الحالات التوسع

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



فيها. إن هدفنا هو إحراز تقدم في مساعينا، وليس إطلاق الشعارات الرنانة أو مجرد الاتشاح بثوب الفضيلة؛ لذلك فإن خيار الحوار البناء خيار واضح بالنسبة إلينا.

٣ - لقد تحدثت الولايات المتحدة بعبارات عامة من قبل عن الحاجة إلى تهيئة الظروف المواتية لمواصلة نزع السلاح النووي. وورقة العمل هذه تتوخى عرض بعض المهام المختلفة التي سيتعين إنجازها لتهيئة تلك الظروف. وليس القصد من ورقة العمل أن تكون "خارطة طريق" ترسي ترتيباً زمنياً محدداً لتنفيذ المهام التي يتعين إنجازها، ولا أن تكون قائمةً جامعة لكل الإجراءات اللازمة. ولا يراد بها الإيحاء بأنه ليس بالإمكان اتخاذ مزيد من الخطوات نحو نزع السلاح ما لم يتم التصدي بشكل تام وقاطع لكل مسألة من المسائل التي تثيرها. بل إن الغرض منها هو تشجيع إقامة حوار مواضيعي بشأن التحسينات التي يجب أن تتعاون الدول كافة على تحقيقها، إذا أريد الحفاظ على مستقبل نزع السلاح النووي. وقد أُعدت هذه الورقة كي تقدم مساهمة في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن ما تعرضه من أفكار وما تحدده من مهام لا ينطبق على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل ويسري أيضاً على النظام الدولي الأعم، شاملاً الدول غير الأطراف في المعاهدة.

البيئة الأمنية الدولية

٤ - معظم الأمم، إن لم يكن جميعها، يتطلع إلى العيش في عالم أكثر سلماً واستقراراً ورخاءً - عالم تطمئن فيه الدول إلى أمنها داخل حدودها وتأمين فيه شر جيرانها. وفي مثل هذا العالم، تخلو العلاقات بين الأمم، ولا سيما بين القوى العظمى، من حسابات التنافس الجغرافي السياسي التي لا طائل منها، وتصبح عوضاً عن ذلك علاقات تقوم على التعاون ونبد النزاع. وفي هذا العالم ستزول الحاجة إلى الردع النووي باعتباره ضماناً مطلقاً للأمن.

٥ - ولكن هذا العالم المنشود ليس هو عالم اليوم المضطرب وقد غابت عنه ببساطة ترسانات الأسلحة النووية. وإنما هو عالم يتوقف تحقّقه على حدوث تحول جذري في المشهد الجغرافي السياسي يؤدي إلى تهيئة ظروف أمنية تخلّص في ظلها جميع الدول، استناداً إلى تصوراتها عن المخاطر التي تهدد سيادتها، إلى أن الأسلحة النووية لم تعد ضرورية. وهذه عملية ستستغرق بطبيعة الحال وقتاً طويلاً جداً. ورشما تؤدي تلك العملية ثمارها، سيكون التقدم المحرز في تحسين البيئة الأمنية الدولية عاملاً تمكينياً يتيح اتخاذ خطوات إضافية صوب الحد من دور الأسلحة النووية والتقليل من أعدادها في جميع أنحاء العالم. هذا هو الدرس الذي علّمنا إياه التاريخ.

٦ - إن الدول كافة تبني قراراتها المتعلقة بالأمن القومي على تصوراتها للتهديدات الجغرافية السياسية الحاضرة أو المستقبلية التي تحدق بها أو بمصالحها الرئيسية. وهذا المبدأ الأساسي الحاكم للعلاقات الدولية ينطبق بشدة على مجال نزع السلاح النووي أكثر من غيره. ونزع السلاح لا يحدث، ولا يمكن أن يحدث، من فراغ؛ بل إن طرحه وتوجيهه ووتيرته عوامل يعتمد جميعها على البيئة الأمنية السائدة على الصعيد الدولي. فقد أمكن إنهاء سباق التسلح النووي في الأعوام الأخيرة من الحرب الباردة نتيجة للبيئة المتغيرة في تلك الحقبة؛ وبالمثل، تسنى خفض ترسانات الأسلحة النووية في الأعوام التالية للحرب الباردة بفضل التحسن الكبير في البيئة الأمنية. لقد أتت هاتان الحقتان بتقدم كبير في مجال خفض المخاطر النووية،

وكان السبب في ذلك تحديداً أن الزعماء أولوا اهتمامهم آنذاك للظروف الأمنية السائدة واستجابوا للتحسن الذي طرأ عليها.

الردع النووي والاستقرار الاستراتيجي

٧ - إن الردع النووي، بما في ذلك الردع النووي الموسع، لا يزال يؤدي دوراً محورياً في ضمان الاستقرار والأمن العالميين اللذين تحمي الدول كافة ثمارهما. والاستقرار بجميع أشكاله - الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية - يساهم في بناء الثقة وتوطيد الأمن بسبل تتيح للدول بذل المساعي لنزع السلاح. ولكل دولة نهج للردع ونزع السلاح تشكله جميع العوامل التي تؤثر في تصوراتها لماهية مصالحها والتهديدات التي تحيق بها. ولا يعني ذلك تعذر الاستمرار في خفض الترسانات النووية إلى أن تصبح كل الظروف مثالية. بل هو يعني أن احتمالات أن تقرر الدول أن نزع السلاح يتسق مع مصالحها الأمنية القومية تزداد عندما تطمئن إلى أن التوتر الدولي في تراجع وأن النهوض بمسألة نزع السلاح لن يؤدي إلى زعزعة استقرارها. وإذا افترضنا أنه لا توجد معجزة خارقة تنقلنا بقفزة واحدة من حالتنا الراهنة إلى نقطة أشبه بما يُطلق عليه نقطة "الصفير" النووي، فسيكون ذلك أيضاً أننا نحتاج إلى التوصل لسبل تكفل الحفاظ على الاستقرار في ظل الانخفاض الشديد في أعداد الأسلحة النووية، وهي حالة لم نتعامل معها قط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والفترة التالية لها مباشرة - ولا توجد لها حتى الآن سابقة ناجحة حيل فيها دون حدوث سباق تسلح شامل بين القوى المتنافسة.

شق طريق جديد للمضي قدماً: نهج تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي

٨ - تتحمل جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مسؤولية تقتضي منها العمل جنباً إلى جنب على تحسين البيئة الجغرافية السياسية وتهيئة الظروف التي تتيح نزع السلاح النووي - أي اتباع "نهج تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي" على نحو ما أصبحنا نسميه. وهذا النهج الجديد لدبلوماسية نزع السلاح يتوخى أن تساهم جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الجهود المبذولة للتخفيف من الصراع والتنافس اللذين يؤديان إلى استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية والردع النووي. وسيطلب هذا النهج محور تركيز جديد ينصب على وضع تدابير تنطبق على مجموعة الالتزامات الكاملة التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار وما يتجاوزها، ويكون الهدف منها هو تهيئة الظروف التي تتيح إجراء مفاوضات لنزع السلاح النووي في المستقبل. وتشير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ديباجتها إلى "تخفيف التوتر الدولي وتوطيد الثقة بين الدول، تسهياً" لنزع السلاح. ومفهوم تخفيف التوتر بين الدول وفيما بينها، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة وتوفير الاطمئنان، هو نقطة الانطلاق اللازمة لإيجاد الظروف المفضية لنزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. وبناءً على ذلك، نعرض أدناه بعض الظروف الأمنية الدولية التي نرجح ضرورة تهيئتها عن طريق إجراءات محددة وتدابير فعالة تسهياً للمساعي الرامية إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

الحّد من التوترات والصراعات الإقليمية

٩ - في عالم اليوم، يتمثل هدف نزع السلاح النووي الأشد إلحاحاً الذي يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي في حمل كوريا الشمالية على أن تتخلى بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك إنتاجها للمواد الانشطارية، وفي الحّد من التهديدات المنبثقة عن إطلاقها للقذائف التسيارية. وسيكون من الضروري أيضاً كفالة امتثال إيران لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي على نحو يمكن التحقق منه، والتأكد من أنها لن تسترد أبداً الإمكانيات التي تؤهلها للاقترب بشكل خطير من مرحلة التسليح النووي. وبدون تحديد الدول كافة - ولا سيما بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية - التزامها باحترام سيادة جيرانها واستقلالهم وسلامتهم الإقليمية وإثباتها جديتها بشأن هذا الالتزام، ستواصل الأمم الأخرى مسيرتها نحو خيار الردع النووي، إما عن طريق بناء ترساناتها النووية الخاصة أو عن طريق التحالف مع دولة حائزة لأسلحة نووية.

١٠ - ومن المهم الإشارة إلى أن الدول تتخذ قراراتها بشأن احتياجاتها في مجالي الردع والدفاع استناداً إلى تصورها لحالة البيئة الأمنية الإقليمية التي تواجهها. ويوجد للأسف العديد من الأمثلة الواضحة على صراعات وتوترات إقليمية تسهم في تشكيل التصورات التي تدعو الدول للاعتقاد بأنها تحتاج إلى سياسة الردع النووي. والتقاوس عن معالجة هذه التوترات سيؤثر سلباً على آفاق تحقيق عالمية الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار. وثمة وسيلة أخرى لتحسين الحالة الأمنية العالمية بشكل حيوي هي ضرورة أن تنبذ الأمم جميعاً، دون استثناء، استخدام الإرهاب كأداة من أدوات سياستها الخارجية، وأن تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود. وفي مثال آخر على سبل تحسين البيئة الأمنية العالمية، يظل إرساء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أولويةً بالنسبة للعديد من الدول، ولكن السبيل الوحيد إلى ذلك هو الحوار المباشر بين جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية فيما بين دول المنطقة.

عدم الانتشار

١١ - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وعدم الانتشار هو حجر الزاوية الذي تستند إليه المعاهدة. ولا يمكن أن يُكتب النجاح للتعاون الدولي المجدي في المجال النووي أو لنزع السلاح النووي، ما لم تتوافر ضمانات قوية لعدم الانتشار. وإذا أردنا أن نؤمن الدول التي تمتلك أسلحةً نوويةً أنها ستظل آمنة حتى بدون ترساناتها النووية، وأن يصبح نزع السلاح بذلك ممكناً، فلا بد من أن تطمئن تلك الدول إلى أن لا دولة أخرى ستعتمد على تطوير مثل هذه الأسلحة. ويظل الامتثال التام لـضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التقيد بأحكام البروتوكول الإضافي باعتباره المعيار الفعلي للتحقق من الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار، مكوناً حيوياً في الجهود العالمية لعدم الانتشار وعنصراً يساهم في ترجيح تطلعات نزع السلاح.

نزع السلاح

١٢ - يمثل وقف جميع البلدان التي تمتلك أسلحةً نوويةً إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوةً أساسيةً أخرى في هذا السياق. لقد ركّز المجتمع الدولي

على تيسير بدء التفاوض من أجل إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية. بيد أن تلك الجهود مُنيت بالفشل لسبب واحد لا غير، هو أن هناك دولا معينة تعتقد أنها بحاجة إلى المزيد من هذه المواد، أو هي على الأقل غير مستعدة للتخلي عن هذا الخيار في سياق مساعيها لبناء ترساناتها النووية. إن الشرط الأساسي لأي مفاوضات في هذا الشأن هو استعداد جميع الدول لوقف إنتاج هذه المواد؛ وإذا ما تحقق ذلك، فلسوف يكون إبرام المعاهدة أمرا ممكنا.

١٣ - وبالمثل، فإن وقف جميع الدول التي تمتلك تلك الأسلحة مساعيها لزيادة ترساناتها النووية من شأنه أن يخلق جوا من الثقة يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم في تخفيض هذه الترسانات. ورغم أن الولايات المتحدة خفضت ترسانتها النووية عن ذروتها إبان الحرب الباردة بنسبة تزيد على ٨٨ في المائة، فقد سلك البعض الآخر الاتجاه المعاكس. إذ يعمل الاتحاد الروسي والصين وكوريا الشمالية في الوقت الحالي على زيادة مخزوناتهم وتنويع قدراتهم، فيُجري كل منهم التجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف التسيارية ويزيد من أهمية الأسلحة النووية في استراتيجياته الأمنية ويسعى - في بعض الحالات - إلى تطوير قدرات نووية جديدة لتهديد غيره من الدول. وفي مناطق أخرى في آسيا، يجري أيضا التوسع في المخزونات والقدرات النووية بسبل تتسق بالكاد مع تطلعات إنجاح مساعي نزع السلاح النووي في المستقبل.

١٤ - ويُذكر أخيرا أن تحسين الشفافية فيما يتعلق بالسياسات والخطط والعقائد العسكرية النووية يمكن أن يكون أحد التدابير الحيوية لبناء الثقة التي تهدف إلى مواصلة تخفيض مخزونات الأسلحة النووية عن طريق التفاوض. وكما يأتي في استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة لعام ٢٠١٨:

”يجب الآن أن يكون محور التركيز في جهود تحديد الأسلحة هو التشديد على تدابير توطيد الثقة والأمن من أجل عودة الاطمئنان وتحسين سبل التواصل. ونحن على استعداد للنظر في فرص تحديد الأسلحة التي تعود بالأطراف إلى استقرار التنبؤات والشفافية، وسنظل منفتحين على إمكانية إجراء مفاوضات لتحديد الأسلحة في المستقبل إذا سمحت الظروف بذلك وتمحضت تلك المفاوضات عن نتائج من شأنها تحسين أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها“.

التحقق

١٥ - من العناصر الأساسية للجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المناسبة لنزع السلاح النووي في المستقبل كفالة امتلاكنا للقدرة والكفاءة اللازمة للتحقق من التخفيضات المنتظرة. فإذا أريد لتطلعات نزع السلاح النووي العالمي أن تصبح واقعا، سيكون على الدول كافة، بما فيها تلك التي تمتلك أسلحة نووية، أن تدعّن لإجراءات تحقق فعالة وذات مصداقية تُنفَّذ في الوقت المناسب. وسيتعين علينا أن نعمل معا بغية التأكد من امتلاكنا ما يلزم من التكنولوجيات والقدرات والخبرات التي تتيح الاضطلاع بتدابير التحقق الضرورية، ولضمان استجابة المجتمع الدولي لحالات عدم الامتثال على وجه السرعة وبشكل حاسم.

الامتثال

١٦ - إن امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع التزاماتها التعاهدية، الحالية منها والمقبلة - وتوافر الأدوات والإرادة السياسية للتصدي لحالات عدم الامتثال - هو أساس لازم لنزع السلاح النووي، ويعادله من حيث الأهمية امتثال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار. ومع ذلك، فإن الحظر الصريح للأسلحة النووية المقترن بخطة مفضّلة لإزالتها وبأحكام رادعة للتحقق قد لا يكون في حد ذاته كافياً، ما لم يكن المجتمع الدولي قادراً على مواجهة التحديات المرتبطة بإنفاذ الامتثال بشكل يمكن التعويل عليه. والواقع أن هذا الأمر ليس مجرد تحدٍّ يطرح نفسه في مرحلة إزالة السلاح النووي. فالحفاظ على الاستقرار حتى بعد خفض الأسلحة النووية سيتطلب مستويات عالية من الثقة يمكن في ظلها الاطمئنان إلى أن الدول كافة تفي بالتزاماتها وإلى أن حالات عدم الامتثال سيتم التصدي لها على نحو فعال. ولكن انتهاكات الالتزامات التعاهدية في الآونة الأخيرة وعدم توافر الإرادة الملحوظ لمعالجة الشواغل ذات الصلة يقوّض تلك الثقة.

١٧ - واليوم، تخيم مشاكل الامتثال على آفاق نزع السلاح - وهي مشاكل لا تقتصر على استمرار انتهاك روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فهذه مشكلة ماثلة أيضاً فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن الغرض من اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو حظر هذه الأسلحة والقضاء عليها والتحقق من تدميرها، وكل ذلك في اتفاق واحد شكّلت صياغته المرة الأولى على الإطلاق التي حاول فيها المجتمع الدولي إنجاز كل هذه الأهداف في تعامله مع إحدى فئات أسلحة الدمار الشامل. ولكن من المؤسف أننا نشهد تفتت القاعدة الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية - دون معاقبة تُذكر على ذلك - وجهوداً متضافرة من جانب بعض الدول يراد بها تقويض فعالية ومصادقية آليتي الشفافية والمساءلة اللتين يعتمد عليهما المجتمع الدولي لضمان النجاح لنظم نزع السلاح الماثلة. فإذا أردنا تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية، لا بد أن يكرس المجتمع الدولي نفسه مجدداً لضمان الامتثال، بما في ذلك عن طريق تدابير إنفاذ فعالة.

الاستخدام السلمي للطاقة النووية والأمن النووي

١٨ - من التحديات الأخرى للاستقرار في عالم خالٍ من الأسلحة النووية ضمان عدم تحويل التكنولوجيا النووية التي تُنقل أو يجري تطويرها أو الحصول عليها لخدمة أغراض سلمية عن هدفها هذا وألا يُساء استعمالها بغرض إنتاج أو تطوير أسلحة نووية. وتوفر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، إذ تسلم المعاهدة بما للتطبيقات النووية وغير النووية من إمكانات من شأنها أن تحسّن إلى حد بعيد نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم. ولكن تهيئة الظروف الملائمة للتفاوض على نزع السلاح النووي يقتضي إدارة الخطر الملازم إلى حدّ ما لجميع التكنولوجيات النووية وتقليصه قدر الإمكان. وقد حققنا، في مساعيها لبلوغ ذلك الهدف، توافقاً واسعاً في الآراء تأييداً لفرض قيود على دورة الوقود النووي في أشد مراحلها خطراً والتقليل إلى أدنى حدّ من استخدام المدنيين للمواد النووية التي يمكن استغلالها في مجال صنع الأسلحة.

١٩ - بيد أن توافق الآراء هذا مهدد بالانقراض. فمنذ دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، اعتمد الموردون الرئيسيون للتكنولوجيا النووية مجموعةً من المعايير المنظمة للتجارة المشروعة تقلل من هذه المخاطر وتيسر التبادل التجاري المشروع في المجال النووي من خلال كفاءة ركيزة ثابتة لمبادئ عدم الانتشار. لكن هذه الركيزة ترهّن باستمرار وجود سوق متنوعة ومستقرة للسلع والخدمات النووية تتوافر لها مقومات البقاء. ومع سعي الدول إلى الحصول غير المشروط على التكنولوجيا النووية، تزداد الضغوط لتجاهل مبادئ عدم الانتشار الحيوية فيما يتعلق بتوريد دورة الوقود النووي بأشد جوانبها حساسية - وتُغفل أيضاً ضرورة تطبيق أعلى معايير الضمانات، بما فيها البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في جميع المشاريع المدنية للتعاون النووي - وهو الأمر الذي يقوّض نظام عدم الانتشار وينتقص من الثقة في إمكانية تفعيل المادة الرابعة المتعلقة بميكمل التعاون النووي بطرق تتسق مع حتميات عدم الانتشار، ومن ثم يهدد سلامة هذا الميكمل ويقلل من احتمالات تحقيق نزع السلاح النووي في المستقبل.

خاتمة

٢٠ - يمكن، بل وينبغي، لجميع الأمم أن تعمل على تهيئة الظروف الضرورية لنزع السلاح النووي. فقيامها بذلك سيساعد على تشكيل عالم تزول فيه الحاجة إلى الأسلحة النووية لردع العدوان والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. والولايات المتحدة، إذ تسعى إلى بلوغ هذا الهدف السامي الذي ساهمت معاهدة عدم الانتشار مساهمةً لا تقدر بثمن في تحقيقه على مدى السنوات الخمسين الماضية، تتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف للتصدي لهذه المسائل الهامة.